اقتصاد

أين الحكومة؟.. ما مصير «جنى عمر» آلاف المواطنين في «شجرتي» أغلبهم من العسكريين؟

هل هو جامع أموال بشكل جديد.. الشمع الأحمر للمكتب لكن أين صاحب الشركة؟

هل استغل «زنبركجي» المبادرات ودعم الجيش لينفذ أكبر عملية نصب على الشعب السوري؟

| علي نزار الآغا- محمد راكان مصطفى

هل هو جامع أموال بشكل جديد..فصل جديد من هذه المسرحية يبدو أنه يتكرر في سورية مع تاجر بدأ بإطلاق مبادرات الحفاظ على البيئة والتشجير، لينتقل إلى إطلاق برامج الدعم للعسكريين وجرحى الجيش عبر إعطائهم مرابح خيالية على أموالهم المشغلة لديه دون أي وثائق أو ضمانات، فوصل به الحال إلى جمع مليارات الليرات من آلاف المواطنين ثم التغيب ليأتي خبر إغلاق الشركة التي تعمل منذ أربع سنوات صاعقة تهز أحلام من وثق بها من مودعين.

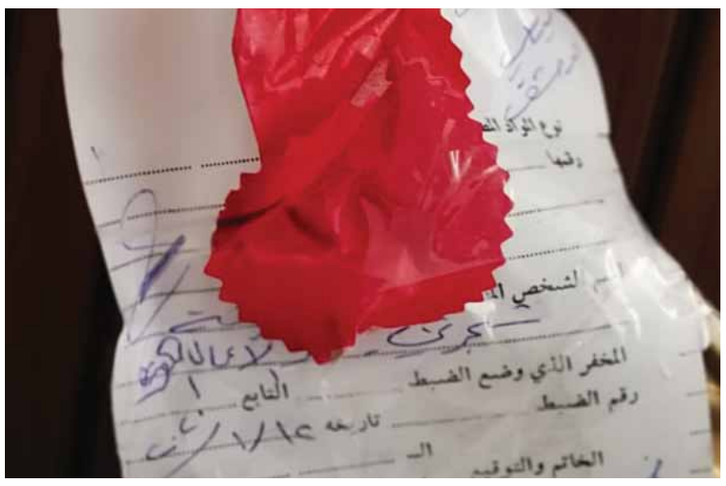

وفي التفاصيل أغلقت الجهات الحكومية بدمشق يوم الأحد الماضي (٢٠٢٠/١/١٢) مكتب مؤسسة زاهر زنبركجي المعرف باسم «شجرتي»، أو«مركز الأعمال الكوري»، وذلك بموجب ما كتب على الإشعار الملصق على باب مقرّ الشركة الذي تم تشميعه بالأحمر، الكائن في منطقة المزة، مواجه الباب الخلفي لمدينة الجلاء الرياضية، البناء رقم ٤٢ الطابق الأول.

وخلال زيارة محرر «الوطن» لمقرّ الشركة أمس، لوحظ توافد عدد من المواطنين يسألون عن الشركة، فيخبرهم حارس البناء بأنه تم تشميع المكتب، وهو مغلق، من دون أن يسمح بالصعود للتأكد من الإغلاق، وتمكنت «الوطن» من الوصول إلى المكتب، وبالفعل كان المكتب مشمّعاً بالأحمر كما تظهر الصورة المرفقة.

الملاحظ أن عدد المراجعين بدأ يزداد، والعبارات الأكثر ترداداً كانت «ضاعت المصاري»، «العوض على الله»، «راح شقى العمر».. «بيرجعوا المصاري يا ترى؟»..وكان جلّهم من الفقراء والمصابين، إذ إن أغلب الحضور كان من العسكريين.

تحدثت «الوطن» إلى عدد ممن حضروا لتأكيد إغلاق الشركة، وكانت المفاجأة العدد الكبير المسجّل في الشركة، والذي اتضح أنه بالآلاف، وفق الأرقام المتسلسلة لبعض الموجودين أمس، ممن سجلوا أسماءهم الشهر الماضي، أودعوا أموالاً تزيد على مئة ألف ليرة، ومنهم بالملايين، تم تأمينها عبر عدة طرق، منها قروض، على حين أن البعض أودع مجموع رواتبه لعدة أشهر، ما يعني أن المبلغ المتداول لدى الشركة بمليارات الليرات، ويوحي بوقوع عملية من كبرى عمليات النصب والاحتيال من حيث العدد، في حال ثبت ذلك في نتائج تحقيق الجهات المعنية.

وأكد أغلب من حضر أمس، أنهم يتواصلون مع الشركة منذ عدة أيام، عبر أرقام الهاتف المعروفة لديهم، لكن من دون رد، ولا حتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي، على غير العادة، فلا أحد يجيب على الرسائل التي تسأل عن وضع الشركة ولماذا أغلقت وما مصير الأموال المودعة؟

كما إن المحرر اتصل عشرات المرات على مدار يومين بالشركة من دون رد، كما يتم تداول أحاديث بأن صاحب الشركة المدعو زاهر زنبركجي قد فرّ خارج القطر، وقد تواصل المحرر معه عبر «الواتس آب» من دون أي ردّ، ومن خلال التقصي عن تلك المعلومات، تمت معرفة أن الموضوع قيد المتابعة لدى عدة جهات مختصة، فقط، من دون أي تفاصيل أخرى حتى تاريخ الأمس، تؤكد هروب زنبركجي أو توقيفه أو حتى وجوده بالبلد.

هذا وكانت صفحة الشركة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك عرضت صوراً للقاء صاحب الشركة مع السفير السوري في السنغال، على هامش فعاليات معرض دكار بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠١٩.

استقطاب العسكريين

أكد من تحدثت إليهم «الوطن» أنهم تعرفوا على نشاط الشركة من بعض الأقارب الذين أودعوا مبالغ مالية فيها منذ زمن، ويتقاضون فوائد عالية عليها، من دون أي تأخير، على حين علم البعض الآخر عنها عبر نشاطات الشركة عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» والمبادرات التي أطلقتها بمناسبة عيد الجيش، بهدف استقطاب العسكريين، والذين يشكلون أكثر من ٧٠ بالمئة من عدد الذين أودعوا أموالهم لدى الشركة.

وتعمل الشركة من قرابة الأربع سنوات، وهذا ما أكده عدد من سكان البناء، وهذا ما زاد من عنصر الثقة للتعامل معها، إذ أكد أغلب الحضور أمام البناء أمس أنهم لا يحصلون على أي وثيقة أو ضمانة تثبت أنهم أودعوا أموالاً لدى الشركة، لكنهم وثقوا بها لأنهم يعرفون أشخاصاً يتقاضون الفوائد من سنوات من دون إي مشاكل، وكل ما يحصلون عليه هو بطاقة تعريف بالشخص المودع، مسجّل عليها بخط اليد تواريخ استحقاقاته للفوائد لكي يراجع الشركة بموجبها ويستلم تلك الفوائد.

ولا يطلب من الشخص المودع أي أوراق ثبوتية، ويكتفى بتسجيل معلومات بطاقته الشخصية، وهذا ما تأكدت من «الوطن» عندما اتصل المحرر بالشركة الأسبوع الماضي لمعرفة إجراءات التسجيل، وبالفعل لم تطلب الموظفة أي وثيقة، وأكدت أن الضمان الوحيد للأموال المودعة هي أن المودع يصبح مساهماً بالشركة، بنسبة الأموال التي يودعها، إلا أن لا وثيقة تثبت تلك الملكية أبداً، فأمر إصدار الأسهم تقني بحت، ويحتاج موافقات وإشراف من هيئة الأوراق والأسواق المالية، وغيرها من المؤسسات المختصة.

تفاصيل القسائم

أكد عدد من المودعين أنهم لا يحصلون إلا على بطاقة «كرت» يوضح تواريخ الاستحقاق، وأوراق عامة أخرى فيها معلومات عن الشركة ونظام العمل فيها، وما يسمى «تفاصيل القسائم»، التي تذكر أن «مشروع شجرتي هو مذكرة تفاهم بين مركز الأعمال الكوري ووزارة الإدارة المحلية والبيئة، هدفه الأساسي هو التشجير ودعم الشباب بمختلف الجوانب، ومن جوانب الدعم مشروع القسائم الاستثمارية، في بداية المشروع كانت القسائم لدعم الجيش العربي السوري، ومن ثم تم تعميمه على جميع فئات الشعب السوري».

وفي تفاصيل القسائم، كما توضحها الشركة بموجب الأوراق التي توزعها على المسجلين لديها، فهي على نظامين، عادي وشهري، ويضم النظام العادي نوعين من القسائم، قسيمة ١٠٠ ألف ليرة سورية، بحيث يدفع المودع ٦٠ ألف ليرة، ويحصل على يسمى بـ«دعم» وهو فائدة في الحقيقة، بقيمة ٤٠ ألف ليرة بعد ٨ أشهر، بمعنى أن المودع يقبض مبلغ ١٠٠ ألف ليرة بعد ٨ أشهر، أي بمعدل فائدة شهري ٥ آلاف ليرة، بنسبة ٨,٣٣ بالمئة شهرياً، أي ١٠٠ بالمئة سنوياً، وهو معدل مرتفع جداً ويثير الشكوك، لكونه حتى يزيد على هوامش الربح المعروفة في العديد من القطاعات الاقتصادية.

أما القسيمة الثانية من النظام العادي، فهي ١٥٠ ألف ليرة، الدفع ٩٠ ألف ليرة، بمبلغ «دعم» ٦٠ ألف ليرة، بعد ١٠ أشهر، أي بمبلغ فائدة ٦ آلاف ليرة شهرياً، بمعدل ٦,٦٦ بالمئة.

أما العمل وفق النظام الشهري، فتتضمن فترة انتظار لمدة ٤ أشهر، لأول مرة من كل قسيمة جديدة، وتبدأ الدفعات بقسيمة ١٠٠ ألف ليرة، ويكون الدفع ٦٠ ألف ليرة، والدعم ١٠ آلاف كل شهر، لمدة ٤ أشهر، وهناك قسيمة ١٥٠ ألف ليرة، يكون الدفع ٩٠ ألف، والدعم ١٥ ألف كل شهر لمدة ٤ أشهر، وفي حالة تجديد القسيمة لا يوجد فترة انتظار، ويمكن الاشتراك بعدة قسائم للشخص الواحد.

تبرؤ حكومي

مصدر في وزارة الإدارة المحلية والبيئة نفى لـ«الوطن» أن يكون للوزارة أي دور في نشاط الشركة في مجال جمع وتشغيل الأموال، مبيناً أنه تم توقيع مذكرة تفاهم مع مركز الأعمال الكوري في عام ٢٠١٢ تحت عنوان مبادرة شجرتي لتشجير الأراضي في سورية، لزيادة المساحة الخضراء.

وأكد المصدر أن الوزارة قامت باستدعاء مدير الشركة وتوجيه إنذار له بعدم ممارسة أي نشاط باسم الوزارة، كما تم إعلام وزارة الداخلية بأن الوزارة غير مسؤولة عن أي نشاط تقوم به هذه الشركة.

ونوه المصدر بأن المركز كان وكيلاً للمنتجات الصديقة للبيئة ذات المنشأ الكوري الجنوبي.

واطلعت «الوطن» على تعميم صادر عن وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون، جاء فيه: وردتنا معلومات تفيد بأن مركز الأعمال الكوري يقوم بنشاطات ذات طابع تجاري باستخدام اسم مشروع شجرتي واسم وزارة الإدارة المحلية والبيئة، علماً أن الوزارة ليس لديها أي علم بهذا الموضوع، وأن مشروع شجرتي كان من خلال مذكرة تفاهم تم توقيعها في شهر شباط من عام ٢٠١٢ بين وزارة الدولة لشؤون البيئة ومركز الأعمال الكوري في حينه ويتعلق بحملات تشجير وتوعية بيئية فقط، دون وجود أي نشاطات تجارية مرافقة ولا يوجد حالياً أي نشاط أو أعمال تقوم بها وزارة الإدارة المحلية والبيئة ضمن إطار هذه المذكرة.

مع التأكيد أن كل ما يصدر عن المركز المذكور من نشاطات أو فعاليات خارج نطاق مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه ولا علاقة لوزارة الإدارة المحلية والبيئة به.

مديرة الشركات في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلهام شحادة أكدت لـ«الوطن» عدم وجود ترخيص لدى الوزارة باسم الشركة الكورية أو شركة شجرتي أو حتى باسم صاحب الشركة زاهر زنبركجي.

وبينت لـ«الوطن» أن مسؤولة الوزارة تنحصر بمتابعة المؤسسات والفعاليات المرخصة لديها، وأكدت عدم وجود أي نشاط لدى الشركات وفق القانون تحت مسمى تشغيل الأموال، ووصفته بالممنوع.

وأوضحت شحادة أن الوزارة في حال ضبط أي نشاط مخالف لأي شركة مرخصة تقوم باتخاذ إجراءاتها مباشرة أو عن طريق المحافظة أو حتى عبر الوحدات الشرطية وفقاً لنوع المخالفة، مضيفة: متابعة النشاطات غير المرخصة ليس من اختصاص الوزارة وهو من اختصاص جهات أخرى.

الشركة تطمئن

نشرت صفحة مركز الأعمال الكوري على «فيسبوك» تطميناً للمشاركين أكدت فيه أن مدير الشركة زاهر زنبركجي موجود في البلد، متسائلة عن مصدر الإشاعة، مضيفة: «اعتبروا حالكن شهر سافرتوا فيه وتأخرتوا عالقبض.. روقوا شوي»!

«الداخلية»:

المركز يقوم بنشاطات تجارية لا علاقة «للإدارة المحلية» بها

«الإدارة المحلية»:

لا علم لنا ولا علاقة

«التموين»:

لا ترخيص لهذه الشركة

مودعون:

ضاع شقى العمر.. وكيف تعيد الحكومة أموالنا؟

٨,٢ مليارات ليرة رسوم جمركية حصّلتها «المناطق الحرة» خلال ٢٠١٩

| صالح حميدي

بلغت إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة ٤,٥ مليارات ليرة سورية خلال العام ٢٠١٩، وسجلت حركة البضائع الداخلة على شكل مستوردات ٤٤ مليار ليرة، وحركة البضائع الخارجة على شكل صادرات ٤٩ مليار ليرة.

وبحسب تقرير للمؤسسة (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغ رأس المال المستثمر في المناطق الحرة نحو ٦٢٨ مليون دولار، وعدد المستثمرين ٩٠٨، ووصل عدد العاملين في المنشآت المستثمرة إلى ٦١٤٥ عاملاً وحصّلت رسوماً جمركية بنحو ٨,٢ مليارات ليرة، وهي تحصل من الأمانات الجمركية في فروع المناطق الحرة لمصلحة الجمارك، ويذكر الرقم في بيانات المؤسسة كتحصيل فقط، ولا يدخل في موازنتها.

وأعادت المؤسسة العمل الاستثماري في المنطقة الحرة بعدرا بعد خروجها من الخدمة من بداية ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨، وأنهت تأهيل الأبنية والبنى التحتية المتضررة، وتسوية أوضاع المستثمرين من الناحية القانونية والاستثمارية والمالية، ومعالجة أوضاع البضائع والآليات المتضررة العائدة للمستثمرين، وأنهت المؤسسة برنامج أتمتة فروعها لتبسيط وتسريع الإجراءات وتحسين الخدمات للمستثمرين.

وسمحت المؤسسة بجمركة رؤوس القاطر والمعدات الهندسية المستعملة من عمر عشر سنوات عدا سنة الصنع لتأمين حاجة السوق المحلية من هذه الآليات في مرحلة إعادة الإعمار.

وشملت المؤسسة البضائع ذات المنشأ والمصدر الإيراني المخزنة في المناطق الحرة بالمزايا والإعفاءات المشمولة باتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين سورية وإيران بهدف تعزيز التبادل التجاري وحركة الترانزيت.

وأنجزت تنفيذ تفريعة سكة حديد تربط المنطقة الحرة الداخلية في اللاذقية مع المرفأ لتأمين سحب البضائع الخاصة بالمستثمرين من المرفأ مباشرة عن طريق السكك الحديدية وتخفيف الأعباء المالية على المستثمرين.

وأقامت المؤسسة استثمارات صناعية جديدة أبرزها الصناعات الدوائية وحليب الرضع والأطفال لتخفيف استيراد المواد المماثلة وتجنب استنزاف القطع.

ورفعت المؤسسة قيمة المواد الأولية سورية المنشأ المسموح بإدخالها من السوق المحلية لمصلحة المنشآت الصناعية المقامة في المناطق الحرة من ٥ مليون ليرة سورية إلى ٥٠ مليون ليرة سنوياً لدعم العملية الإنتاجية والمساعدة على تأمين حاجة المستثمرين الصناعيين في المناطق الحرة من المواد الأولية المحلية والاستغناء عن استيرادها من خارج سورية.

وطرحت تنفيذ واستثمار مناطق حرة خاصة من قبل القطاع الخاص على أن يتحمل تكاليف إقامتها وتنفيذها لتوفير هذه التكاليف على الخزينة العامة ودعم الاقتصاد الوطني.

وكانت المؤسسة أصدرت قراراً باستيفاء البدلات من المستثمرين بالدولار أو بما يعادلها بالليرات السورية وفق سعر الصرف من مصرف سورية المركزي بهدف دعم الليرة السورية وتخفيف الطلب على القطع وتحصيل ديون المؤسسة من المستثمرين في ظل صعوبة تأمين القطع من السوق المحلية وعدم إمكانية التحويل من الخارج نتيجة العقوبات المفروضة على سورية.

كنعان لـ«الوطن»: الأفضل طرحها للجمهور بدل المصارف

«لجنة السياسة النقدية»: إصدار ثانٍ لشهادات الإيداع لآجال مختلفة وبطريقة المزاد العلني

| الوطن

ناقشت لجنة تنفيذ السياسة النقدية في اجتماعها الأول لهذا العام إصدار شهادات الايداع بالليرة السورية للمرة الثانية وفقاً لآجال مختلفة وباستخدام طريقة المزاد العلني.

وبحسب بيان نشره المصرف المركزي على موقعه الإلكتروني أمس، أشارت اللجنة إلى أهمية وضع روزنامة لإصدارات شهادات الإيداع خلال العام الجاري (٢٠٢٠) نظراً للنتائج الإيجابية التي حققها الإصدار الأول لشهادات الإيداع بتاريخ ٢٠١٩/٠٢/١٩، والذي شهد إقبالاً كبيراً من قبل المصارف المؤهلة للاكتتاب، حيث تم الاكتتاب على ١٣٠٨ شهادات، بقيمة إجمالية وصلت إلى ١٣٠,٨ مليار ليرة سورية، من قبل ١٦ مصرفاً من أصل ١٧ مصرفاً مؤهلاً للاكتتاب، كما تمكنت المصارف المكتتبة (العامة والخاصة التقليدية) بنتيجة الإصدار من زيادة إجمالي الودائع بالليرة السورية بمقدار ١٨٢,٩ مليار ليرة سورية خلال الفترة بين شباط وآب ٢٠١٩، أي ما يغطي ١٤١٪ من حجم إصدار شهادات الإيداع بالليرة السورية، ويشير ذلك إلى أن شهادات الإيداع حفّزت المصارف على جذب السيولة من السوق المحلية المتواجدة خارج القنوات المصرفية بحجم يفوق حجم إصدار شهادات الإيداع.

كما أكدت اللجنة أهمية قيام وزارة المالية بالإسراع بإصدار أذون وسندات الخزينة كأحد أهم الوسائل لإدارة الدين العام، بما يخفف من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني من جهة، وتمويل المشاريع الاستثمارية الواردة ضمن موازنة العام ٢٠٢٠ من جهة ثانية.

وصرّح رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان لـ«الوطن» بأن الأفضل أن يتم طرح أذون وسندات الخزينة وشهادات الإيداع للمواطنين بدل المصارف، بحيث تتيح تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية، الكترونياً، ما ينتج عنه ضبط للسيولة، وسحب جزء مهم منها من المضاربة بالدولار في حال كانت نسب الفائدة جيدة.

ونوّه كنعان بضرورة أن تكون النسبة الأكبر من تلك الأوراق المالية الحكومية من آجال قصيرة، وخاصة ٣ أشهر، مع سعر فائدة مرتفع، يقارب ٥٪، مما يشجع أصحاب السيولة على التوجه للتعامل بها، إذ يتم ضمان استلامهم لقيمة الشهادات التي يملكها مع الفائدة حين وقت الاستحقاق.

وأكد كنعان أن الوقت حان للتأسيس لسوق النقد في سورية، ولو عبر غرفة في سوق دمشق للأوراق المالية، مخصصة لتداول أوراق الدين العام، وتطويرها، وتعزيز دورها في إدارة وضبط السيولة النقدية.

«محروقات» دمشق: لا قرار عن بدء توزيع الدفعة الثانية من المازوت

| رامز محفوظ

صرح مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد لـ«الوطن» بأن توزيع الدفعة الأولى من مادة المازوت المنزلي مازال مستمراً، ومن المتوقع أن يبدأ توزيع الدفعة الثانية في بداية شباط القادم.

ولفت إلى أن التسجيل على الدفعة الثانية من المادة ممكن بعد ١٥ الشهر الجاري، وهذا الأمر مرهون بصدور قرار من قبل الإدارة العامة لشركة محروقات، مشيراً إلى عدم صدور أي قرار حتى تاريخه من قبل الشركة بخصوص التوقيت الدقيق للبدء بالتسجيل على الدفعة الثانية من مازوت التدفئة، والبدء بتوزيعها.

وأشار أسعد إلى أن نسبة ما أنجز من توزيع المادة على الأسر في مدينة دمشق وصل إلى ٨٥ بالمئة حتى تاريخه، وسوف يستمر التوزيع حتى وصول المادة إلى كافة الأسر المسجلة على المادة.

وأشار إلى أن توزيع الدفعة الثانية على الأسر في دمشق لن يتم حتى يكون توزيع الدفعة الأولى شبه منتهي، مبيناً أنه بعد فتح باب التسجيل على الدفعة الثانية لن يفقد المواطن الذي لم يحصل على الدفعة الأولى حقه بها، لكن ليس بإمكان الذي لم يحصل على الدفعة الأولى الحصول على الدفعتين معاً، لافتاً إلى أن الأولوية أن يحصل على الدفعة الأولى ومن ثم يسجل على الدفعة الثانية ويحصل عليها.

وبين بأن صعوبات التوزيع مازالت قائمة في مناطق وادي المشاريع وأسد الدين وجبل الرز، لافتاً إلى أنه يتم إرسال صهاريج كبيرة للتوزيع على هذه المناطق، لكن بعض الأسر لا تتعاون مع محروقات دمشق بهذا الخصوص ويريدون أن تصل المادة إلى بيوتهم، منوهاً بصعوبة وصول الصهاريج إلى هذه المناطق بسبب الطبيعة الجغرافية لهذه المنطقة وهي السبب في تأخر وصول المادة إلى العائلات هناك.

وأوضح أسعد بأنه كما تم في حي الورود، تقوم شركة محروقات حالياً بإرسال صهاريج كبيرة يصل عددها إلى ٦ صهاريج إلى الساحات في مناطق وادي المشاريع وأسد الدين وجبل الرز كل يوم جمعة لتوزيع المادة على العائلات هناك.

ولفت إلى أن مادة مازوت التدفئة وصلت إلى عدد كبير من الأسر المسجلة في مناطق حي الورود ومساكن الحرس، وذلك بعد أن تم إرسال صهاريج توزيع كبيرة إلى الساحات كل يوم جمعة، مشيراً إلى أن المادة وزعت على الأسر المسجلة خلال أيلول وتشرين الأول، ويتم التوزيع حالياً على المسجلين في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، في حين أنها وزعت على الأسر المسجلة في مناطق جبل الرز ووادي المشاريع خلال شهر أيلول من العام الماضي، ويتم التوزيع حالياً على الأسر المسجلة في تشرين الأول، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنه سيتم إرسال صهاريج توزيع لهذا المناطق في أيام أخرى، بالإضافة ليوم الجمعة، بهدف إيصال المادة لكل المسجلين عليها.